الأنوار
الجمعة 12-11-2010 العدد 17600
10

ندوة في بيت المحامي حول اوضاع السجون

النقيبة حداد تتوسط الوزيرين نجار والصايغ في الندوة

نظمت «عملية اليوم السابع» التابعة لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدراسات القضائية، ندوة بعنوان سجون لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف عيش السجناء؟، وحضر الندوة التي اقيمت في بيت المحامي وزير العدل البروفسور إبراهيم نجار، وزير الشؤون الإجتماعية سليم الصايغ، الدكتور عمر نشابة ممثلا وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، وزيرة الدولة أمل عفيش، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي غالب غانم، نقيبة المحامين أمل حداد،

جانب من الحضور

رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسي، المسؤولين عن مشروع السجون في عملية اليوم السابع، بالإضافة إلى حشد كبير من القضاة والمحامين وعمداء ومدراء وطلاب من جامعة القديس يوسف.

وألقت حداد كلمة قالت فيها: إن مشكلة السجون التي طال أمدها، تظهر من النظرة الأولى كأنها غير قابلة للحل، لإصطدامها بعوائق إدارية ومالية، تزداد صعوبة بسبب الشلل التشريعي والصراعات السياسية. كما أن مشكلة السجون تتصل بمواضيع الحريات العامة والأوضاع الإجتماعية والصحية.

واضافت: لذلك من الضروري إنهاء عملية إصلاح السجون بنجاح، إن كان على صعيد سلطة الوصاية التي يجب أن تكون وزارة العدل، أو على صعيد مقر السجن الذي يجب أن يكون صحيا أكثر وأقل إزدحاما، أو على مستوى متابعة السجناء، وذلك من أجل أن تبقى دولة القانون ومن أجل ألا يعود السجناء إلى إرتكاب الجرائم من جديد.

وأشارت إلى أن نقابة المحامين رحبت وشاركت بمشاريع إصلاح السجون، كما شددت على أن المحامي الذي يدافع عن موكله، يجب أن يفعل ذلك في ظل إحترام القواعد والأصول، من دون ضغط وفي إطار من الحرية التي هي من حقه، معتبرة ان على المحامي التأكد من أن السجين بعد إصدار الحكم يجب أن يمضي عقوبته في ظروف لائقة، وأن يحصل على العناية الطبية ويستفيد من برامج إعادة الدمج.

شاموسي

ومن جهته، قال شاموسي: لا شك في أن عالم السجون

التتمة ١١

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الأنوار
الجمعة 12-11-2010 العدد 17600

ندوة في بيت المحامي

يعتبر عالما خاصا بحد ذاته وأنه يجدر بنا ألا نستسلم في وجه العقبات التي تواجهنا في إطار الانفتاح على القطاعات الأكثر صعوبة في المجتمع. فيعيش رجال ونساء فترات سجن تتفاوت مدتها لأسباب مبررة لكن لا يمكننا أن ننكر صعوبة المهمة التي قد نضطلع بها على هذا الصعيد لا سيما أن بعض الضحايا يطالب بتحقيق العدالة وأنه لا يمكن الاعتراض على القرارات التي تم اتخاذها. ولا يعتبر اكتشاف الحقيقة سهلا، فيمكن أن تكون الظروف المخففة موجودة. كما أننا نواجه مشاكل مرتبطة بتطبيق عقوبة الإعدام وبوضع السجناء وبالتغيرات التي تطرأ على العملية التي تحكم على هذا الشخص أو ذاك بقضاء عقوبة بالسجن لمدة طويلة. قد لا نكون علماء في القانون إلا أنه يترتب علينا طرح أسئلة حول هذه المعايير. فيمكن أن نكون مرافقين وروادا يضعون أنفسهم في خدمة المسؤولين في عالم السجون.

واضاف: سيتم خلال هذا اليوم التفكير في كافة هذه المشاكل ويسعدني أن يتم إيلاؤها الأهمية اللازمة. فتبدو لي مقاربة هذه المشاكل مهمة بالنسبة إلى الأشخاص الذين قد يضطرون إلى الابتعاد عن المجتمع بسبب تواجدهم في السجن، وبالنسبة إلينا كجامعيين يجب أن يكتشفوا هذا البعد في هذا البلد إلى جانب أعضاء منظمات المجتمع المدني كافة وبالنسبة إلى كل المسؤولين عن وجوه هذه الحياة الاجتماعية السياسية الهائلة. وبالنسبة إلينا الذين يجب أن نبذل جهدا للبحث عن الجوانب الإنسانية في الأمور كافة.

ثم تحدث نشابة فشكر الجميع على اهتمامهم بالسجون ومشاكلها المتعددة وتأمين الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية لاشخاص اخطأوا ولاشخاص اوقعوا الاذى بحق الاخرين واشخاص ارتكبوا جرائم بحق المجتمع.

وأشار الى ان المنع من الحرية هي العقوبة الاساسية التي يعتمدها النظام القضائي في لبنان ويجب تحديث نتائجها لجهة تفقد السجون ودراسة ظروف الاعتقال، ومدى تأثير ظروف المحكوم عليه بعد خروجهم من السجن.

وقال: ان النظام العدلي الجديد الذي يجب استحداثه يجب ان يعتمد التوافق بين المصلحة العامة والتزام القواعد الحقوقية، واذا تم اصلاح السجون في خطة تعدها الدولة بتحويلها الى سجون اصلاح فتكون انجازات الضابطة العدلية والقضاء انجازات حقيقية.

واضاف: ان وزارة الداخلية والبلديات اطلقت مبادرات لتحسين الاوضاع المعيشية في السجون، وهي تعمل على وضع استراتيجية شاملة للسجون وعلى تحسين البنى التحتية والخدماتية في السجون لكن الوزارة تعاني نقصا حادا في العديد والتجهيزات.

سجون جديدة

أما نجار فدعا إلى التحرك وبناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية، وتشجيع ليس فقط تطبيق قانون خفض مدة العقوبة بل أيضا قانون تنظيم العقوبات، وخلق بنى جديدة في وزارة العدل. وقال: يجب السهر على تطبيق المعاهدات الدولية وتعهدات لبنان في هذا الإطار. لذلك تم مؤخرا إطلاق ثلاث مبادرات: الأولى عبارة عن مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، من أجل إدخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات، اما الثانية فهي إنشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل تحل محل تلك الصدفة الفارغة المسماة إدارة السجون، أما المبادرة الثالثة فهي دعم مشروع قانون حول إنشاء مديرية عامة لحقوق الإنسان والحريات في وزارة العدل.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"